ICC-ASP/23/29

المحكمة الجنائية الدولية

جمعية الدول الأطراف

Distr.: General
28 November 2024

Arabic
Original: English

الدورة الثالثة والعشرون
لاهاي، 2-7 كانون الأول/ديسمبر 2024

تقرير للمكتب بشأن استعراض إجراءات ترشيح وانتخاب القضاة

أوّلاً- معلومات أساسية 2

ثانياً- المناقشات في فريق العمل في نيويورك 2

ثالثاً- ثالثاً- الاستنتاجات والتوصيات 5

المرفق: مشروع نص القرار الجامع

أوّلاً– معلومات أساسية

1 -يُقدَّم هذا التقرير عملاً بالتفويض الممنوح لتيسير عمل فريق العمل في نيويورك التابع للمكتب ("فريق العمل") المعني باستعراض إجراءات ترشيح وانتخاب القضاة استناداً إلى القرار ICC-ASP/22/Res.3، الذي قررت فيه جمعية الدول الأطراف ("الجمعية") "الاستمرار في استعراض إجراءات ترشيح وانتخاب القضاة على النحو المنصوص عليه في القرار ICC-ASP/3/Res.6 المعدل، بهدف إجراء أي تحسينات قد تكون ضرورية، مع مراعاة العمل الذي تم إنجازه حتى الآن كما ينعكس في تقرير الميسر" وطلبت من المكتب" أن يقدم تقريراً إلى الجمعية في دورتها الثالثة والعشرين بشأن التعديلات المحتملة على التفويضات والإجراءات الأخرى التي قد تكون ضرورية من أجل تنفيذ إجراءات العناية الواجبة للمسؤولين المنتخبين"، و"أن يُطلع الجمعية، في دورتها الثالثة والعشرين، على التقدم المحرز في استعراض إجراءات ترشيح وانتخاب القضاة."

2 -يحيط فريق العمل علماً بالقرار ICC-ASP/19/Res.7 الذي "رحب بتقرير وتوصيات استعراض الخبراء المستقلين الواردة في الوثيقة المعنونة " استعراض الخبراء المستقلين للمحكمة الجنائية الدولية ونظام روما الأساسي - التقرير النهائي"، المؤرخ 30 أيلول/سبتمبر 2021"، و"قرر إنشاء آلية استعراض برعاية الجمعية". ويلاحظ فريق العمل أيضًا أن توصيتي استعراض الخبراء المستقلين ذات الصلة R371-R380 قد تم تخصيصهما للتيسير وفقًا لـ "خطة العمل الشاملة لتقييم توصيات فريق الخبراء المستقلين، بما في ذلك متطلبات اتخاذ إجراءات أخرى محتملة" ("خطة العمل الشاملة")، والتي اقترحتها آلية الاستعراض في 30 حزيران/يونيه 2021 واعتمدها المكتب في 28 تموز/يوليه.

3- في اجتماعه الثاني الذي عقد في 6 آذار/مارس 2024، عين المكتب السيدة ميليندا فيتاي (هنغاريا) كميسرة لمراجعة إجراءات ترشيح وانتخاب القضاة.

4 - قَد فريق العمل ثلاثة اجتماعات بين الدورات، في 16نيسان/ أبريل و8 أيار/مايو و10 أيلول/سبتمبر 2024، لتبادل الآراء العامة حول برنامج العمل لعام 2024.

5- اعتمد فريق العمل التقرير الحالي في 27 تشرين الثاني/نوفمبر 2024 من خلال إجراء الموافقة الصامتة.

ثانياً – المناقشات في الفريق العامل بنيويورك

6 -في الاجتماع الأول للتيسير الذي عقد في 16 نيسان/أبريل 2024، قدمت الميسرة لمحة عامة عن العمل الذي تم إنجازه في عام 2023 وقدمت برنامج عمل مقترح لعام 2024. وبناءً على ذلك، اقترحت الميسرة أن يركز البرنامج على النظر في أي توصيات متبقية للجنة

الاستشارية للترشيحات، بما في ذلك من خلال التعامل معها ومراقبة تنفيذ توصيات لجنة المراجعة المستقلة 376 و377 بشأن وضع المبادئ التوجيهية لإجراءات الترشيح على المستوى الوطني، بما في ذلك من خلال النظر في أفضل السبل لضمان استكمال تقرير اللجنة الاستشارية المعنية بالترشيحات الذي يتضمن النظر في الترشيحات المقدمة لانتخاب القضاة.

7- وفيما يتعلق بولاية اللجنة الاستشارية المعنية بالترشيحات لوضع خطوط توجيهية لإجراءات الترشيح الوطنية، أطلعت الميسرة الاجتماع على اجتماعها مع رئيس اللجنة ونائبه، وكذلك مقرر اللجنة بشأن وضع الخطوط التوجيهية الوطنية. وأشارت الميسرة إلى أن اللجنة الاستشارية المعنية بالترشيحات أكدت أنه على الرغم من الدعوات المتعددة للدول الأطراف لتقديم إجراءات الترشيح الوطنية الخاصة بها لترشيح القضاة، كانت هناك استجابة محدودة للغاية من الدول الأطراف.[1] وأشارت اللجنة إلى أن الجمعية كلفتها بعقد دورتين خلال عام 2024، إحداهما في أواخر الربيع لوضع المسودة الأولى للخطوط التوجيهية والثانية في أواخر الخريف لتقييم التعليقات التي قدمتها الدول الأطراف على مسودة الخطوط التوجيهية. ومع ذلك، لم يتم تخصيص الأموال ولم تكن هناك موارد متاحة للجنة لعقد اجتماعات حضوريا لإجراء هذه المناقشات. ونقلت اللجنة للميسرة الصعوبات في عقد المناقشات افتراضيًا، مؤكدة أنه من الضروري عقد مداولات اللجنة حضوريا للسماح بإجراء مناقشات مناسبة لأجل إعداد السليم لهذه الخطوط التوجيهية. وفي الغالب، أشارت الوفود إلى أنه كان هناك تفاهم واضح أثناء مفاوضات الميزانية في عام 2023 على أن الافتقار إلى التمويل لاجتماعين حضوريّين للجنة لوضع خطوط توجيهية بشأن إجراءات الترشيح الوطنية لن يمسّ في عمل اللجنة، وأن عقد هذه الاجتماعات في صيغة افتراضية لن يقوّض عمل اللجنة.

8- وفيما يتعلق بتواتر عملية التيسير، أعربت عدة وفود عن قلقها من أن عقد عملية التيسير خلال العام التالي للانتخابات ليس من شأنه إلاّ أن يخلق فجوة معرفية، حيث كان هناك معدل دوران مرتفع للمندوبين في الفجوة التي تبلغ ثلاث سنوات بين الانتخابات القضائية. كما أثارت عدة وفود مخاوف بشأن عدم عقد عملية التيسير في العام الذي يسبق الانتخابات القضائية، مشيرة إلى مقدار التحضير الذي يتطلبه هذا النوع من الانتخابات، وقد يكون من المفيد عقد عملية التيسير في العام الذي يسبق الانتخابات للتحضير، وفي العام الذي يلي الانتخابات لتقييم العمل الذي تم القيام به في العام السابق. واقترح أحد الوفود أن يتم دمج التحضيرات للانتخابات في فريق العمل في نيويورك، بدعم من أمانة الجمعية، حيث أن تفويض التحضير للانتخابات موجود بالفعل في فريق العمل.

9- في الاجتماع الثاني لفريق التيسير، الذي عقد في 8 أيار/مايو 2024، ناقش فريق التيسير تنفيذ التعديل على الفقرة 12ثالثاً من القرار ICC-ASP/3/Res.6. وفي هذا الصدد، أشار

[1] https://asp.icc-cpi.int/ACN/2020-National-Procedures.

الميسّر إلى أنه بموجب تفويض الجمعية، ناقش فريق العمل في نيويورك، من خلال فريق التيسير هذا، وشرح واقترح على المكتب طرائق تنظيم الموائد المستديرة العامة للمرشحين القضائيين لعام 2023، والتي أقرها فريق العمل في نيويورك بإجراء الموافقة الصامتة في 10 آب/أغسطس 2023، ووافق عليها المكتب في 7 أيلول/سبتمبر 2023.

10- أعرب عدد من الوفود عن الارتياح لتقرير اللجنة الاستشارية المعنية بالترشيحات، وكذلك للموائد المستديرة كما تم تنظيمها. وأعربت عدة وفود عن مخاوفها فيما يتصل بتوقيت الإصدار ومضمون تقييم المرشحين الوارد في تقرير اللجنة الاستشارية المعنية بالترشيحات. وفي هذا الصدد، لاحظت عدة وفود أن مقدار الوقت بين إصدار التقرير والموائد المستديرة لم يسمح بوقت كاف للدول لاستيعاب محتوياته. كما لاحظت عدة وفود أن إصدار التقرير وعقد الموائد المستديرة في وقت انعقاد اللجنة السادسة للجمعية العامة للأمم المتحدة مثل تحديًا كبيرًا لكلا الوفدين في نيويورك وفي العاصمة، وفي حين كان البث المباشر للموائد المستديرة جانبًا إيجابيًا من تنظيمها، فإن عقد الموائد المستديرة في ساعات ما بعد الظهر في نيويورك لم يسمح للزملاء في لاهاي بمتابعة هذه الجلسات. أشار أحد الوفود إلى أن إيجاد الوقت المناسب لعقد الموائد المستديرة كان صعباً بسبب الجدول الزمني لإصدار تقرير اللجنة الاستشارية المعنية بالترشيحات، وأنه في المستقبل يتعيّن النظر في تأثير إجراءات العناية الواجبة على اللوجستيات ومضمون الموائد المستديرة.

11 -أشار أحد الوفود إلى أن الموائد المستديرة التي تم إحصاؤها اعتمدت على جزء جديد من الأسئلة الفردية المقصود منها استكمال تقرير اللجنة الاستشارية المعنية بالترشيحات، والتي كان هناك مجال لتحسينها. وفيما يتعلق بتقرير اللجنة الاستشارية المعنية بالترشيحات، أثير سؤال حول ما إذا كان ينبغي لفريق العمل تحديد الثغرات في معايير تقييم المرشحين أم ينبغي أن يأتي هذا التقييم من اللجنة الاستشارية المعنية بالترشيحات، مع مراعاة استقلال اللجنة. وأشار أحد الوفود إلى أن الدول لم تكن على علم بالمعايير التي تستخدمها اللجنة الاستشارية المعنية بالترشيحات لتقييم المرشحين، الأمر الذي خلق تحديات عند التعامل معها.

12 -وفيما يتعلق بمحتوى تقرير اللجنة الاستشارية المعنية بالترشيحات،[2] ودون المساس باستقلال اللجنة الاستشارية لشؤون الدول الأعضاء، أعرب أحد الوفود عن مخاوفه بشأن محتوى تقريرها. وفي إشارة إلى أهمية تقرير اللجنة الاستشارية المعنية بالترشيحات كأداة لدعم الدول الأطراف أثناء الانتخابات، أشار أحد الوفود إلى أنه غير متأكد مما إذا كان التقرير متوافقًا مع اختصاصات اللجنة الاستشارية المعنية بالترشيحات. وأشار الوفد إلى أن التقرير يجب أن يكون أكثر موضوعية، وقد يكون من المفيد إعداد قائمة بالمعايير لتقييم

[2] (تقرير اللجنة الاستشارية المعنية بترشيحات القضاة عن أعمال دورتها التاسعة (ICC-ASP/22/4.)

المرشحين. وقد تم تلخيص تأملات أحد الوفود بشأن تقرير اللجنة الاستشارية المعنية بالترشيحات في ورقة غير رسمية تم توزيعها في 4 أيلول/سبتمبر 2024.

13 -في الاجتماع الثالث للتيسير، الذي عقد في 10 أيلول/سبتمبر 2024، أثار الميسّر الانتباه إلى القرارات التي اتخذها مكتب الجمعية في اجتماعه الثامن، المنعقد في 18 تموز/يوليو 2024، وخاصة منها البند 2 (هـ) من جدول الأعمال الذي لاحظ فيه المكتب أن اللجنة الاستشارية الوطنية ليست في وضع يسمح لها بتنفيذ التفويض بإعداد الخطوط التوجيهية لإجراءات الترشيح على المستوى الوطني[3] عن بُعد. واستذكر عدد من الوفود أهمية تفويض اللجنة الاستشارية القضائية التي بُنيت على توصيات استعراض الخبراء المستقلين، وأعربوا عن خيبة أملهم لعدم تنفيذ التفويض. واقترُح استكشاف البدائل لتنفيذ التفويض.

ثالثا- الاستنتاجات والتوصيات

14 -بناءً على المناقشات التي جرت خلال اجتماعات الفريق العامل، تم التوصل إلى اتفاق في سياق المفاوضات اللاّحقة لتقديم صيغة تُدرَج في القرار الجامع (المرفق).

15- مع الأخذ في الاعتبار التقدم المحرز في استعراض إجراءات ترشيح وانتخاب القضاة في السنوات السابقة، يوصي فريق العمل بأن تنظر الجمعية في وتيرة هذا التيسير، بما في ذلك إمكانية عقد اجتماعات التيسير في العام التالي للانتخابات القضائية، وفي عام الانتخابات القضائية، على التوالي.

16- يوصي فريق العمل كذلك بالنظر في استعراض المؤهلات اللازمة لعضوية اللجنة الاستشارية القضائية بما يتماشى مع توصية لجنة المراجعة المستقلة R380 بعد انتخاب اللجنة الاستشارية القضائية في عام 2024.

[3] القرار ICC-ASP/18/Res.4، المعدل بموجب القرار ICC-ASP/21/Res.2، المرفق الثالث (باء).

المرفق الأول

مشروع نص للقرار الجامع

1- يتعين تعديل الفقرات التالية من القرار الشامل لعام 2023 (ICC-ASP/22/Res.3)، الواردة في القسم الخاص بالانتخابات، على النحو التالي:

"79- *تشدد على* أهمية ترشيح وانتخاب القضاة من بين الأشخاص المؤهلين وذوي الكفاءة والخبرة العالية الذين يتحلون بالأخلاق الرفيعة والحياد والنزاهة وتتوافر فيهم المؤهلات المطلوبة في دولة كل منهم للتعيين في أعلى المناصب القضائية، وفقًا للمادة 36 من نظام روما الأساسي، فضلاً عن أهمية توافر القضاة المنتخبين الذين قدموا تعهدهم الرسمي لتولي خدمتهم بدوام كامل عندما يتطلب عبء عمل المحكمة ذلك، ولهذا الغرض، تشجع الدول الأطراف على إجراء عمليات شاملة وشفافة لتحديد أفضل المرشحين؛

80- تذكّر بالفقرة 6 من القرار ICC-ASP/18/Res.4 التي تشجع الدول الأطراف على تقديم المعلومات والتعليقات بشأن إجراءات الترشيح والاختيار الحالية أو المحتملة الخاصة بها إلى أمانة الجمعية، **وتطلب من الدول الأطراف التي لم تقم بذلك بعد أن تقدم المعلومات في موعد أقصاه 14 آذار/مارس 2025، لتسهيل عمل اللجنة الاستشارية؛**

81- تذكّر **باعتماد** إجراء العناية الواجبة بالمسؤولين المنتخبين في المحكمة الجنائية الدولية ("إجراء العناية الواجبة")[4]، تطلب من المكتب النظر في أي تعديلات على التفويضات والإجراءات الأخرى التي قد تكون ضرورية لتنفيذ إجراء العناية الواجبة في المستقبل، وتؤكد على ضرورة أخذ إجراء العناية الواجبة في الاعتبار في أي قرارات مستقبلية بشأن عملية انتخاب القضاة والمدعي العام ونائب المدعي العام والمسجل ونائب المسجل.

82- تقرر اعتماد تعديل الفقرة 7 مكرر من القرار ICC-ASP/18/Res.4 كما تم تعديله بموجب القرار ICC-ASP/21/Res.2، الوارد في المرفق الأول لهذا القرار."

2- تنص الفقرة 6 من المرفق الأول (الاختصاصات) من **القرار الجامع لعام 2023-ICC** (**ASP**/**22**/**Res**.**3**) على النحو التالي:

6- فيما يتعلق بالانتخابات،

(أ) تقرر مواصلة مراجعة إجراءات ترشيح وانتخاب القضاة على النحو المنصوص عليه في القرار ICC-ASP/3/Res.6 ، بصيغته المعدلة، بهدف إجراء أي تحسينات قد

[4] ICC-ASP/22/Res.3, Annex II.

تكون ضرورية، مع مراعاة العمل الذي تم إجراؤه حتى الآن كما ينعكس في تقرير الميسّر؛

(ب) تطلب من المكتب أن يقدم تقريرًا إلى الجمعية في دورتها الرابعة والعشرين بشأن التعديلات المحتملة على الاختصاصات والإجراءات الأخرى التي قد تكون ضرورية من أجل تنفيذ إجراءات العناية الواجبة للمسؤولين المنتخبين؛

(ج) تطلب أيضاً من المكتب أن يُطلع الجمعية، في دورتها الرابعة والعشرين، على التقدم المحرز في استعراض إجراءات ترشيح وانتخاب القضاة؛

أولاً- تعديل القرار ICC-ASP/18/Res.4

تعديل الفقرة 7 مكرر من القرار ICC-ASP/18/Res.4 كما تم تعديلها بموجب القرار ICC-ASP/21/Res.2 على النحو التالي:

كما تكرر طلبها إلى اللجنة الاستشارية المعنية بترشيح القضاة، بالتشاور مع الدول الأطراف وأصحاب المصلحة الآخرين ذوي الصلة، لإعداد خطوط توجيهية لإجراءات الترشيح على المستوى الوطني، في ضوء المجموعة المقدمة بموجب الفقرة 7 فضلاً عن المذكرات الإضافية المقدمة من الدول الأطراف بموجب الفقرة 6، وتقديمها إلى انتباه الدول الأطراف في أقرب وقت ممكن، لكن قبل الدورة **الرابعة** والعشرين للجمعية.